

الإستراتيجية الإلكترونية وتعزيز قيم المرفق العام  
**Communication strategy for electronic management and promotion of Public Facility Values**

حسيني وليد، جامعة الجزائر 03  
**hocini.walid@univ-Alger3.dz**  
امال عميرات، جامعة الجزائر 03  
**amirat.amel@univ-alger3.dz**

تاریخ الإرسال: 2019/10/03 تاریخ القبول: 2019/11/27

**ملخص:**

يعرف المرفق العام (الجماعات المحلية) فيالجزائر تحولات عديدة بين التأسيس لمداخل نظرية والبحث على افاق جديدة اخذت ابعادها من مجتمع المعلومات التي اصبحت فيه المعلومة المصدر الاساسي للميزة التنافسية، الامر الذي فرض عليه اعادة البحث للتموقع من جديد ضمن ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، من خلال العمل على تحويل عديد الوظائف الادارية للمرافق العمومية من شكلها التقليدي إلى الالكتروني قصد تحقيق النفع العام كسمة اساسية، وبلدية المسيلة كمرفق عمومي من البلديات التي احتواها مشروع الادارة الالكترونية قصد تجويد المرفق العام وتعزيز قيمه من الشفافية والديمقراطية والمساءلة التي تبقى فاعليتها حبيسة ثقافة التعامل الالكتروني مع هذه الاستراتيجية الاتصالية والتي تنعكس على نوعية الاتصال العمومي اثناء تقديم الخدمة للمواطن المحلي.

**الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا المعلومات والاتصال – الادارة الالكترونية – الاتصال العمومي – المرفق العام – الشفافية.

**Abstract:**

The General Facility (Local groups ) in Algeria defines several transformations between the establishment of theoretical approaches and the search for new horizons that have been taken away from the information society, in which knowledge has become the main source of competitive advantage, which

necessitated the re-search of a new location within the so-called digital economy. The administrative functions of the public utilities from their traditional form to the electronic in order to achieve public benefit as a basic feature, The municipality of Messila as a public facility of the municipalities contained in the project of electronic management in order to improve the public facility and enhance its values of transparency, democracy and accountability, which remain effective trapped in the culture of electronic dealing with this communication strategy, which is reflected on the quality of public communication during the service to the local citizen.

**Keywords:** ICT, Electronic Governance, communication public, General Facility Principles, Transparency.

**مقدمة:**

لقد شكلت ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واحدة من اكبر التغيرات المحددة للامتحن مجتمع المعلومات محققة تحولا نوعيا في مجال التقىب عن المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات شكلت موردا اقتصاديا جديدا وراس مال المؤسسة التي تتطلب واياها نحو صناعة ميزتها التناصية، فقد فرضت المعلومات واعادة صناعتها وطابع انتاج المحتوى المعرفي الذي تسم به هذه الثقافة المعلوماتية وتلك الصناعة المعرفية إلى ضرورة ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة اصبحت جزءا اساسيا من منظومة حياة المجتمعات، عكست بوادر توطين منظمات حدد معالمها الفضاء السiberiani عولجت فيه هذه المفاهيم من منظور معلوماتي مثل: التعليم الالكتروني الصحة الالكترونية، الجامعة الالكترونية والادارة الالكترونية... الخ، زيادة على ذلك ادى هذا الانفتاح على مجتمع اقتصاد المعرفة إلى اعادة تشكيل تخصصات جديدة مثل التقىب على المعرفة ومزودي الخدمة الالكترونية ومهندسي الواقع الالكتروني للمؤسسات، خاصة في مجال العمل الاداري العمومي الذي فرضه منطق جودة الخدمة وفق معايير واسس الزماها اعادة هندسة اعمالها ونظمها ووقت انجازها للخدمات، وفق ما دعت اليه الحاجة الانسانية لتلبية متطلبات الأفراد دون قيود زمانية وحدود مكانية قد تعيق وصول تأدية خدمات الادارة لمستحقها.

وعلى ضوء هذا رافعت الادارة العمومية الجزائرية في السنوات الاخيرة في بناء مرافقها العمومية وتسخيرها كادارة فاعلة قادرة على تحقيق الاهداف لارتباطها المباشر واليومي بأفراد المجتمع، اولوية للمرافق العمومية لقربها اليومي من المواطن الذي يجعلها اكثراً ادراكاً لطبيعة الحاجات ومتطلبات المواطن، وفي خضم هذا الدور المنوط بها وجدت المرافق العمومية امام تحدي المواطنين ومطالبهم لابد من استراتيجية جديدة تعوض الجهد البشري التي تبقى عاجزة عن تسخير وتنظيم هذا الكم الهائل من الخدمات والمعلومات بشكل اسرع وادق وبكفاءة وفاعلية، الامر الذي حتم استحداث نموذج تسخير اداري لكثير من انشطتها مما يعكس توظيف التقنية الحديثة كأنظمة اعادت تعريف المفاهيم الادارية الجديدة وهو ما يصطلح عليه بالإدارة الالكترونية .

#### الإشكالية:

ان التحولات التي تعرفها عديد الدول للتوجه نحو الادارة الإلكترونية كنموذج تسخيري جديد حتم على الجماعات المحلية اعادة حوكمة مرافقها العمومية، للتكييف مع هذا الواقع الذي اخذ ابعاده من افاق مجتمع المعلومات، لكن تبقى فاعلية هذا الاخير وثقافة التعامل مع الادارة الالكترونية والعمل بابعادها الضمنية التي يعول فيها على العنصر البشري ومؤهلاته التقنية لكي يتسعى لها اعادة التموقع من جديد في ظل الاقتصاد العالمي، لسايرة النظم الحديثة من حيث تسريع وتيرة الانجاز وتحفيض النفقات المادية وترشيد العمل الاداري بالشكل الذي يضمن تحقيق الجودة الادارية، وتبسيط الاجراءات فضلاً عن تحقيق الشفافية والمساءلة في الادارة ومحارحة الجريمة الوظيفية والفساد الاداري. باعتبار هذا التحول سيحقق طفرة كبيرة في التنظيم والأداء والحد من عديد العقبات التي يعرفها الأداء الوظيفي والإداري والعمل على ترقية صورته بشكل يعزز من رابط الاتصال العمومي وتعزيز الثقة في الخدمات التي يقدمها بما يضمن توطيد هذه العلاقة مع مواطني البلديات، وبلدية المسيلة من المرافق التي خضعت للمشروع الالكتروني بما يتماشى والخدمات الإلكترونية في سبيل ترقية الخدمة وتسهيلاً للمستفيد ( طالبي الخدمة ) وهذا ما يسمح. عليه يمكن طرح التساؤل العام للدراسة:

ما هي اتجاهات المواطن المحلي حول الابعاد الاتصالية التي تعكسها ثقافة الادارة الالكترونية لتعزيز قيم جودة بلدية المسيلة كمرفق عمومي خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2018 إلى فيفري 2019 ؟

- ما هو المفهوم الضمني الادارة الالكترونية ؟
- اين يتجلی البعد الاتصالی للادارة الالكترونية ضمن سياق تحولات المرفق العام ؟
- كيف انعکست الادارة الالكترونية على مبادئ المرفق العام في اطار الحكومة الالكترونية لتفعيل القيم الجديدة لتقنيات المعلومات والاتصالات (الشفافية والمساءلة - الثقة ) ؟

#### **أهمية الدراسة:**

تبنت العديد من الدراسات نموذج الادارة الالكترونية لتفعيل ميكانيزمات عمل المرافق العمومية ضمن سياق التحولات الجديدة التي يعرفها هذه الاخير حتى تكون مخرجاتها على قدر من النوعية تراعى فيها تطلعات المواطن المتزايدة، لكن لا تزال هناك رؤية ضبابية حول الدور الوظيفي المنوط بالإدارة الالكترونية وعلاقتها بمستوى الخدمات التي تعرف نوع من التأخير علاوة على التعقيدات والمشاكل الادارية، وعليه تأتي اهمية هذه الدراسة:  
للإشارة الى الابعاد الثقافية (التنظيمية - التقنية) للادارة الالكترونية ومدى مساحتها في تعزيز جودة المرافق العامة وبلدية لمسيلة من البلديات التي تعرف برامج واستراتيجيات لتوسيع ثقافة العمل بالإدارة الالكترونية في اقسامها التي تعرف هذه الاخرية تحولات، مما يلح على ضرورة التحول الالكتروني على مستوى الاداء الوظيفي بما يحقق قيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات المؤشر العالمي في الجودة التقنية.

#### **أهداف الدراسة:**

بناء على الاهمية التي يكتسبها موضوع الادارة الالكترونية تأتي هذه الدراسة من اجل تبيان البعد الاتصالی لتطبيقات الادارة الالكترونية وانعكاساتها على حركية المعلومات الادارية وتبادلها سواء على المستوى

الداخلي او الخارجي وخصائص جودتها التي يتلاقاها المواطن في الكثير من المراافق العمومية وخاصة الجماعات المحلية (بلدية المسيلة) كرهان يضمن تحولاً الكترونياً بشكل تدريجي لأداء هذه المراافق مما يعزز القيم المنشودة التي تكون نتاج للأدوار الوظيفية لهذه التطبيقات، وعليه تهدف هذه الدراسة الى:

\*الوقوف على استراتيجيات التسيير لضمان تفعيل القيم الجديدة (المساءلة - الشفافية- الثقة ) للمراافق ضمن هذا النموذج الاداري الاتصالي الذي يبقى رهينة الثقافة التقنية كبعد ينعكس ايجاباً على خدماتها الضمنية.

\*التأكيد على قيم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الحكومية وعلى راسها المساءلة والشفافية والفاعلية لتجويد مفهوم الاتصال العمومي على مستوى الجماعات المحلية (بلدية المسيلة كمرفق عمومي) من ناحية تقديم المعلومة وفق خصائص جودتها..

\* احدى الدوافر الاستراتيجية للجماعات المحلية التغلب على المشاكل الادارية التي تعاني منها الادارة القديمة، على ضوئها شرعت البلديات على غرار باقي المراافق العمومية الجزائرية للأخذ بمظاهرها والاستفادة من امكانياتها في تطوير الاعمال الادارية من خلال استخدام المصالح البيو مترية التي تعتمد اساساً على رقمنة وثائقها، ناهيك عن "مشروع البلدية الالكترونية" المتضمن رقمنة سجل الحالة المدنية وانشاء قاعدة البيانات خاصة بالمواطن من عقود ووثائق ...الخ ومن ثم معالجتها وحفظها في اجهزة رئيسية يتم ربطها عبر شبكة اتصال مع المصالح البلدية المتواجدة عبر كافة القطر تتجاوز فيها حدود المكان والزمان ..

#### **نوع الدراسة:**

تتتمي الدراسة على البحوث الوصفية التحليلية قصد فهم أبعاد وعناصر الادارة الالكترونية من خلال ضبط العناصر التكنولوجية اللازمة لتبيئتها داخل المؤسسة، زيادة عن النظم المعلوماتية التي تسمح بحركية وانتقال المعلومات بين مختلف اقسامها التي تبقى فاعليتها مقرونة وثقافية وجاهزية

العنصر البشري ( صناع المعرفة ) في محاولة فهم انعكاساتها على طبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية في بحث عن خصائص جودتها.

**منهج الدراسة:**

اعتمد الباحث على توظيف منهج دراسة حالة لبلدية المسيلة كمرفق عمومي لمساعي الجماعات المحلية إلى محاولة تكييف مراقبتها وفق متطلبات البيئة الرقمية الجديدة لتفعيل الاتصال التنظيمي من جهة والاتصال العمومي لضمان المسائلة والشفافية الالازمين، فسياق المنهج على مستوى الدراسة من خلال محاولة جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول تطبيقات الادارة الالكترونية في بلدية المسيلة والبحث في ابعادها ( النظم المعلوماتية - البرامج - الوسائل التكنولوجية ) وجمع المؤشرات لها علاقة تساعد على فهم تساعد على فهم الواقع الذي خلفته على تقديم الخدمة الادارية على ضوء خصائص الجودة، زيادة على عمليات الملاحظة المستمرة للفاعلين من موظفي مصالح بلدية المسيلة محل الدراسة على فترات زمنية التي تسمح لمراقبة سلوكهم وكيفيات التعامل وابعاد الادارة الالكترونية المتاحة.

**أدوات الدراسة:**

اعتمد الباحث على :

**اولا- الملاحظة بالمشاركة:** بين افراد جمهور الموظفين استنادا إلى مؤشرات حول النظم والشبكات المتاحة، خطوط الاتصالات، ادارة المعلومات، القنوات الاتصالية بين المستويات الادارية في الفترة ما بين ديسمبر 2018 إلى فيفري 2019.

**أ) مرحلة الاستكشاف الاولى:** وقصد تحقيق العمل بمؤشرات الملاحظة لمعينة الوسط الداخلي لبلدية المسيلة تم التنقل بين المصالح والأقسام للوقوف على مستويات أداء الموظفين واستخدامات تكنولوجيات المعلومات والإتصال وكيفية التجاوب مع طلبات المواطنين طالبي الخدمة على مستوى المصالح البلدية ( المصلحة المدنية - المصلحة البيومترية - المصالح الأخرى ) مع رصد حركة وتقليل الموظفين بين مكاتب مصالحها.

2- المرحلة الإستطلاع:

1/ المصلحة البيومترية والتي شملت أربع اقسام رئيسية:

الإيداع - التدقيق - اخذ البيانات - تسليم الوثائق .

2/ المصلحة المدنية:

تعتبر المكاتب الفرعية ذات النشاط الدائم في الأداء الإداري حيث عرفت تحسينات في أساليب تقديم الخدمة من خلال التطبيقات الإلكترونية المخصصة لوثائق الحالة المدنية المختلفة، مع تخصيص مكتب خاص للأشخاص الغير مقيمين داخل إقليم الولاية عن طريق فتح خط خارجي مشترك مع بلديات الوطن المشتركة ضمن هذه الشبكة التي تمكّن المواطن من إستخراج وثائقه من أي مكان متواجد به.

المقابلة الموجهة: مع عينة من موطنى البلدية من خلال الاستفسار معهم حول آلية الحصول على الخدمة والقنوات الاتصالية التي وفرتها تطبيقات الادارة الإلكترونية من خلال تعزيز قيمها والسماح لهم بالحصول على المعلومة سواء كانوا متواجدين داخل البلدية كمروق عمومي او خارجها من خلال شبكات الاتصال (الرد على المواطن)، صفحة بلدية المسيلة عبر موقع التواصل الاجتماعي كاتصال عمومي.

مجتمع البحث والعينة:

يتوجه الباحث من خلاله دراسته القائمة على دراسة تطبيقات الادارة الإلكترونية وطبيعة الخدمات التي يقدمها موظفي بلدية المسيلة كمرافق عمومي إلى مواطنى بلدية المسيلة بإعتبارهم المستفيد الأول من الخدمة التي تقدمها بلدية المسيلة على ضوء إستحداث أساليب وإستراتيجيات جديدة خاصة المصالح البيومترية وغيرها من المصالح المدنية التي عرفت آلية جديدة من خلال معالجة الخدمة المطلوبة عبر تطبيقات إلكترونية (السجل الوطني الإلكتروني).

وبالتالي يمثل مجتمع البحث الجمهور الخارجي جميع مواطنى بلدية المسيلة الموزعين عبر الفروع الستة والذين هم على علاقة مباشرة مع هذه المصالح بفروعها الست الموزعة عبر إقليم بلدية المسيلة وغيرها من المصالح الأخرى،

وأمام هذا العلاقة يكون بإمكانه تقديم أراءه وانطباعاته حول نوعية الخدمة التي يتلقاها من مصالح البلدية محل الدراسة مقارنة بالماضي، زيادة على تقديم معلومات توضيحية حول الظروف العامة للسيطرة الأداء الإداري ومؤشرات تساعد على تحليل طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة بإعتبارها الحاضن لمشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى الجمادات المحلية.

**ب / عينة الدراسة:**

وأمام مجتمع البحث الذي يمثل جميع مواطني ولاية المسيلة، تم تحديد العينة القصدية بإعتبارها النوع الذي يمكن من معلومات حول جميع فئات المجتمع داخل إقليم البلدية، وأهمية هذا النوع من العينة تساعد على تمثيل المجتمع المحلي أي أنه فيه إمكانية تعليم نتائجها على جميع افرد المجتمع المحلي الخاضع للدراسة، حيث إنتم الباحث على عينة قدرت 30 مفردة ممثلة عن جميع مواطني بلدية المسيلة على اختلاف الخصائص والمستويات وال عمر والحالة الاجتماعية ... إلخ، هذه العينة التي توجه بها كأداة مساعدة (المقابلة) للأداة الملاحظة بالمشاركة داخل البلدية، لبحث واستطلاع أراءهم وإنجاهاتهم حول صورة الإدارة الإلكترونية على مستوى مصالح البلدية بصفة خاصة ومدى توافقها مع مطالبهم كنوع من الرضا، ومدى فتح أبعادها من خلال تعدد القنوات الإتصالية مع المواطن كجمهور خارجي.

**الدراسات السابقة:**

- دراسة (AYOADE, Olusola Bamidele)

**Impact of information and communication technology (ict) on the public service delivery in local government**

تناولت هذه الدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقديم الخدمات العامة في مجالس الحكومات المحلية الثلاث (حكومة محلية اتيبا، حكومة اوبيوا الشرقية، واويو الغربية ) ، تم الاعتماد على منهج المسح الوصفي والاعتماد على اداة الاستبيان لتحصيل البيانات من طرف الموظفين، تم اخذ عينة عشوائية بحوالي 430 موظفا . يهدف هذا البحث إلى دراسة:

1- تأثير ICT على تقديم الخدمات العامة.

2- دراسة تأثير ICT بتحسين تقديم الخدمة العامة.

-3- تقييم مدى ضمان ICT للشفافية والمساءلة في تقديم الخدمة العامة.

بعد التحليل اظهرت النتائج:

- تأثير ايجابي كبير لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقديم الخدمات العامة.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحسن بشكل كبير تقديم الخدمات العامة بتحفيض تكاليفها لدى المواطنين . ضرورة تنظيم دورات وبرامج التوعية للموظفين في مجالس الحكم المحلي

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضمن بشكل كبير الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات العامة.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتاثر بشكل كبير بعوامل منها البنية التحتية، نقص التمويل، اساليب القيادة والثقافة التقنية (AYOADE, 2017., p. 17)

- اوجه الاستفادة من الدراسة:

افادت الدراسة بالتأثير الايجابي الحاصل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمة العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة كقيم جديدة تخضع لها المرافق العمومية الحكومية في ظل التوطين التدريجية لتطبيقات الادارة الالكترونية، الامر الذي يسمح بتعزيز الثقة بين الطرفين وهو ما يعكس ايجابا على صورة المرفق العام.

- دراسة (Shailendra Giri, Subarna Shakya)

ICT and Service Delivery Mechanisms in Civil Service of Nepal

يهدف هذا البحث الى استكشاف الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كآلية لتقديم الخدمات العامة من قبل المؤسسات الحكومية للمواطنين، تبعا للدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوصول الخدمة وزيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومسئولة الحكومة بعد النجاح الذي حققه القطاع الخاص في النيبال بشكل ملحوظ، فكان اتجاه الادارات نحو هذه التكنولوجيات امر محوري لتحقيق انتاجية افضل في الخدمة المدنية التي تعتبر جزء من الخدمات العامة، بحيث قام الباحثان بمسح لجميع البيانات

الاولية على موظفي مؤسسة حكومية بعينة قدرها 300 موظف من بينهم 140 تقنيون و 160 (54%) غير تقنيون، من خلال تصميم استبيان حول المراقبة الديمografية والمادية، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واسباب عرقلة تسليم الخدمة العامة.

خلصت هذه الدراسة ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- يمكن ان تقدم خدمات ذات فعالية من خلال التكامل والربط بين مؤسسات الحكومة وغيرها من الادارات الاخرى.
- التأكيد على اهمية البرامج التدريبية لتنمية قدرات مقدمي الخدمات نحو ادوات وانظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة . (Bataineh, 2017 , p. 30)

- اوجه الاستفادة من الدراسة:

تؤكد الدراسة على البعد الاتصالي التي تتحققه التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سيرورة العملية الاتصالية بشكل دائم بين الادارات الحكومية بشكل يعزز من حرکية المعلومة وتدفقها وفق خصائص الجودة، شريطة ان تكون هناك كفاءة بشرية تديرها وهذا من خلال التوسيع لأهمية البرامج التدريبية.

## **2.الادارة الالكترونية**

تعرف الادارة الالكترونية بانها " تتفيد الوظائف الادارية للمنظمة من خلال الاجهزة الالكترونية لتحقيق الهدف التنظيمي الفعال " (Osakede, 2017, p. 29) " وحسب ما اشار Richard: الادارة الالكترونية كتطبيق يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم المهام الادارية في شكلها الالكتروني، الامر الذي يسمح بتدفق السريع لمعلومات اما داخل او خارج المنظمة، بهدف تحسين الانتاجية والاداء قصد تحقيق الشفافية والمساءلة، (Onuigbo, 2015 , p. 29)

في حين يشير محمد بن هلال في تعريفه للادارة الالكترونية: هي جهود ادارية تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر اجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت، مع ضمان سرية المعلومات المترافقه وامنهما، في اطار سياسات المنظمة واجراءاتها، بهدف تحقيق

المرؤنة الالزامة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة داخليا وخارجيا. (الكسار، 2017، صفحة 177)

فتوظيف هذه التكنولوجيا مرتبط بعنصر الوقت في ادارة العمليات الادارية خاصة في القطاع العام، لتحقيق نوعية في ادارة المعلومات وسيورتها من خلال توفير الوسائل الالكترونية الالزامة التي تسمح بالمعالجة والتخزين والاسترجاع بشكل يحقق نوع من الجودة للخدمات المقدمة، ولضمان هذه الخصائص تتجلى قيمة الادارة الالكترونية في كونها لها:

- القدرة على التعامل مع كميات هائلة من المعلومات.
- مواجهة زيادة المعلومات والتحكم فيها.
- ضرورة التواصل المستمر بين الموظفين داخل مجال العمل, (Bataineh, 2017, p. 91).

زيادة على هذا تعامل الادارة الالكترونية في ظل شيوخ الثقافة التقنية على تحسين صورة المرفق العام امام افراد الجمهور الذين لهم علاقات مباشرة مع المرفق مقدم الخدمة، وهذا من خلال تسريع المعاملات اليومية بأكثر كفاءة ودقة، امام التحديات التي تعيق نشاط المرافق العامة وعلى راسها التعقيدات الادارية التي تطبعها بعض الردود العكسيّة نحو التعامل مع التكنولوجيا من جهة، ونقص الثقافة التكنولوجية الكافية وغيرها من الاطر القانونية الصارمة التي تضمن التطبيق الفعلي لديمومتها بشكل ايجابي.

وامام هذه التحولات التي تعرفها المرافق العامة في ظل هذا الفضاء التكنولوجي من خلال التركيز على ابعادها الاتصالية يشير الباحث إلى:

\*الثقافة التقنية التي تبني شعور الثقة للعمل بها نحو انجاز المهام المطلوبة بجودة عالية.

\*اتاحة برامج تدريبية كافية تسمح بتعزيز القدرات الفنية للموظفين داخل هذه المرافق. وهو ما ينعكس على الاداء الوظيفي للمرافق العامة.

1-2. الادارة الالكترونية كنمط اتصالي جديد لإدارة المرفق العام  
لقد اثر التطور المذهل والسرير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا بالغا على المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطرق توزيعها، وقد

فرضت هذه الوسائل والتقنيات سيطرتها على مختلف المؤسسات التي باتت اواعية المعلومات امام تحديات كبيرة.

يعمل التطور الكبير في مجال التكنولوجيا والذي يركز بشكل كبير على الحاسوب والاتصالات على توسيع انتشار المعلومات واستخداماتها والانتقال بتكنولوجيا المعلومات إلى التكنولوجيا الرقمية، مما سيضاعف من حجم تداولات المعلومات، وفي الوقت نفسه فان انتشار الاتصالات يزيد من سرعة تداول المعلومات، بحيث أصبحت المعلومات الدور الحاسم في سنية الاقتصاد العالمي مع تطور ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات. فبالإضافة إلى ذلك:

\*عمل ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطبيعة الأساسية للمعرفة والمعلومات للمجتمع.

\*ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأشكالها المختلفة وتوعتها الواسع لها القدرة على تطوير انماط الحياة. (قواسمية، 2015 ، صفحة 351)، فالادوار الوظيفية التي يمكن ان تؤديها الادارة الالكترونية وتطبيقاتها التكنولوجية كنمط اتصالي جديد سينعكس على:

- الاتصال التنظيمي:

انطلاقاً من نظريات الاتصالات التنظيمية الكلاسيكية التي تحاول ان تدرس العلاقات بين العمليات الاتصالية والتتنظيمية تحت مسمى "الاتصال التنظيمي" الذي يسعى لغرض فهم كيفية تشكيل العمليات الاتصالية المنظمة (من خلال دراسة المخطط الاتصالي)، زيادة على بحث كيفية تأثير الحياة التنظيمية للمنظمة على شكل ومح토ى التواصل الذي يتم بين افراد المنظمة (ابعاده واتجاهاته) الذي يتفاعلون داخل هذا الاطار التنظيمي (Roberta Cuel, p. 6)

فالاتصال التنظيمي باعتباره: "عملية اجتماعية توفر الاتصال وتبادل المعلومات بين كل الادارات ووحدات بيئه الداخلي بين اقسام المنظمة وانجاز اهدافها" ، ويشمل الاتصال بنوعيه الداخلي بين اقسام المنظمة الواحدة والخارجي مع بقية المنظمات الاخرى، وعليه يكون الهدف من هذه العملية:

\*بتقديم الدعم بشكل يعزز من روح العمل الجماعي.

\*دعم عمليات اتخاذ القرارات.

\*ازالة الحواجز بين الادارات داخل المنظمة.

\*تحقيق حرکية في تبادل المعلومات (Mehmet Ince, 2011, p. 108).

ان التطبيقات التكنولوجية التي تعتمد عليها الادارة الالكترونية خاصة الجديدة منها سیؤثر على العمليات اليومية للمنظمات في عديد المجالات التنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، والسلسل الهرمي والادارة، جعلت الهيكل العام للمنظمة في اطار شبكي يفتح يعزز من التدفقات المستمرة للمعلومات في مختلف الاتجاهات وتزويد المديرين والموظفين بأدوات تمكّنهم من تبادل البيانات بكفاءة عالية واقل تكلفة (Kolaci, 2014, pp. 13-14).

ان مراقبة خدمات المواطن بين مصالح بلدية المسيلة تتسم بنوع من العرقليل الادارية التي تساهم في تأخر الخدمة وضياع الوقت نتيجة الامبالات وسوء التسيير على مستوى العديد من المكاتب خاصة المصالح المدنية وغيرها من المصالح الاخرى، زيادة على غياب ثقافة الاتصال الالكتروني بداعي نقص الوسائل للتسييق بين مختلف المصالح خاصة اذا استدعت الخدمة عديد المراحل لجاهزيتها دون مراقبة او توجيهه للمعنى وهو ما يطرح مشكل غياب المعلومة في غالب الاحيان يؤدي إلى تأخر في التسوية وبعض الاخطاء في الوثائق، وهذا ما يؤكد على عدم الالتزام بالمسؤولية التامة اثناء تقديم الخدمة والاكتفاء بالعمل الموكّل اليه مبررا ان الكثير من المعلومات ليست من صلاحياته خاصة وان الجمهور الخارجي للجماعات المحلية يتسم بتباين كونه مفتوح على جميع الفئات الاجتماعية وهذا ما يطرح مشكل اختلاف الذهنيات الامر الذي يؤدي إلى صعوبة تحكم الموظف في سلوكه اثناء التجاوب .

فالبلدية امام هذه المهام بحاجة إلى تامين نظام مفتوح يسمح بالتدفق الحر للمعلومات وادارة عمليات الاتصال التنظيمية قابلة للتكييف مع التغيرات الحاصلة، خاصة امام الحاجة إلى توسيع شبكة النظام بشكل مرن ليتخطى حواجز مستويات الهيكل التنظيمي التقليدي ويضم جميع مستوياتها ليس فقط لانسيابية المعلومة وانما السعي لتحقيق نوع من الاستقرار وتمكين وظيفية عملياتها الادارية التي تتيح التكييف والتغيير والابتكار.

و ضمن جدول الاعمال الرقمي لأروبا الذي تديره المفوضية الأوروبية تم اطلاق Connect منذ ماي 2010، وهو يدعم نهج الحكومة المفتوحة بكل قطاعاتها من أجل تعزيز مشاركة المواطن، وهي تهدف بالأساس إلى مساعدة مواطنى اروبا وشركائها على تحقيق اقصى استفادة من التكنولوجيا الرقمية، زيادة على ذلك قامت وحدة الخدمات العامة بصياغة "رؤية للخدمات العامة" وهي عبارة عن نموذج حكومي قائم على مبادئ التعاون والشفافية والمشاركة والاداء، تزامنا وافتتاح القطاع العام على هذه الوسائل الاجتماعية وانشطة الويب 0.2 التي تسمح بمشاركة اوسع مع الجمهور، وهو ما يعزز ثقة اكبر بالإدارات العامة وبالتالي خدمات متعددة تتسم بفعالية، وقد وضعت عدة نماذج لتفسير ما يسمى النضج الحكومي، منها نموذج Gartner من خمس مستويات: الشروط، الشفافية، المشاركة المفتوحة، التعاون المتبادل. (Karakiza, 2015, p. 387).

وعليه تتجلى انعكاسات الادارة الالكترونية على جودة المرافق العامة في: مردودية الخدمة: حيث يتعلق بمدى مردودية مشاريع الخدمة العمومية ومختلف اسهاماتها في اعادة ترتيب الخدمة المقدمة للمواطنين، من خلال السعي لتطبيق فعالية تطبيقات الادارة الالكترونية وخاصة انظمتها الذكية لكسب رضا المواطن من خلال نوعية الخدمة المقدمة له.

- سهولة المتابعة ووضوح الخدمة: انطلاقا من توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في اداء وتقديم الخدمات العمومية، حيث يعمل على امكانية متابعة مراحل جزئياتها إلى ان تصل للمواطن بجودة عالية. (حجام، 2017/2018، الصفحات 91-92)

- زيادة فعالية وكفاءة المنظمة الحكومية: انعكاس الادارة الالكترونية على عمل المنظمات الحكومية على عملياتها الادارية من خلال تحقيق السرعة والشفافية زيادة على كفاءة وفعالية اجراءاتها الحكومية، بما يساهم هذا التوجه في تعزيز التفاعل والاتصال بين المؤسسات الحكومية والمواطنين والمؤسسات الأخرى، مما يسمح بتحسين مستوى سرعة وجودة صنع القرارات الإدارية. (باي، 2017، صفحة 130).

- جودة الخدمة:

تشير الدقة وفق نموذج الخدمة الادارة الالكترونية للخدمات إلى عملية القيام بمعالجة الاعمال وتقديمها وفق مقاييس مطبوعة، تحدد من خلال انظمة معالجة المعلومات بشكل يحدد الاخطاء الادارية، زيادة على الحد من التعقيدات والتجاوزات الادارية التي تعيق حرکية الخدمة عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف اوعيتها خاصة البطاقات الذكية (نورالدين، 2018، صفحة 46).

واستنادا إلى مؤشرات الملاحظة وانطباعات الجمهور الخارجي حول الاداء العام لموظفي بلدية المسيلة اثناء تلقي واستخدام خدمات البلدية ي له انعكاس سلبي حول محددات بناء صورته الذهنية، كما يكون اثره حول العلاقة الاتصالية التي تعزز عدم ثقته في جدية الموظفين وقابليتهم إلى الحرث على تمية الدوافع الذاتية والمساهمة الفعالة في فهم جوهر الاستراتيجية الاتصالية للإدارة الالكترونية وهذا راجع إلى:

1- اختلاف الذهنيات بين طرفي الخدمة (الموظف - المواطن) وعدم التحليل بالمسؤولية التي تضمن حقوق ووجبات كل طرف داخل هذا المرفق العمومي.

2- محدودية ثقافة حسن الاستقبال ونقص ثقافة حسن الاستفسار في التعامل مع المواطن خاصة على مستوى المصالح المدنية بنوع اللامبالاة والتذمر بعيدا عن الظروف الملزمة لخدمة عمومية ذات نوعية .

- الشفافية في تقديم الخدمة:

الشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود رقابة الكترونية التي تضمن رقابة دورية على الخدمات، فالادارة الالكترونية بتقليل اوجه الصرف في متابعة عمليات الادارة المختلفة وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكم اتخاذ القرار وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

كما تضفي تطبيقها مرونة على التنظيم الاداري ويوفر خدمات بشكل مباشر ويسمح بالتخلص من التبعية للصيغة بالمؤسسة العامة، وبفضل المهام الوظيفية تسمح برقمنة جميع الوثائق وتحقيق نقلة نوعية . ولكن الباحث في

عنصر الشفافية على مستوى المنظمات العمومية يقاطع مع مفهوم المساءلة باعتبارها: " عملية توقع كل شخص في المنظمة بالإجابة عن اسئلة شخص ما عن موضوع ما " ، فهنا تعني تحمل الأفراد والمنظمات مسؤولية الاداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية. (يحياوي، 2017، صفحة 72)، فالشفافية والمساءلة من اهم القيم الجديدة التي تتبعها التكنولوجيات على مستوى المرافق العام كونها تعمل على تحسين الصورة الذهنية للمرافق العامة من خلال تعميق بعد الثقة الذي يجمع بين المساءلة التي تتيح فرصه توطيد عملية الاتصال العمومي وتحسين جودته من خلال التدفق الحر للمعلومات، وهو ما سينعكس ايجابا على الاداء للمرفق العام.

وعلى هذه المستوى تمكّن المساءلة من فتح قنوات الحوار مع طالب المعلومة اللازم تجاه الخدمة، الامر الذي يعمل على تحقيق الثقة بين المواطن والادارة العامة خاصة مع الموجة الاخيرة للتكنولوجيا الجديدة تنظيم انتخابات الكترونية - التصويت الكتروني ..الخ، وهذا ما اكده الباحث HMBP Ranaweera من خلال الدراسة التي اجرتها في المحافظات العامة لسيري لانكا كمrfق عمومي حكومي لقياس تأثير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جودة الخدمة الالكترونية عن طريق المؤشرات الدالة: الشفافية، الكفاءة، المساءلة، الموثوقية، رضا الموظفين وقد توصل الباحث ان المتغيرات الاربع: الشفافية - الكفاءة - رضا الموظفين - واستعدادهم ارتبط بشكل ايجابي مع جودة الخدمة الحكومية اي بنسبة 46% مع تفسير اختلاف واضح مع القيم الاخرى لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودة الخدمة في القطاع الحكومي. (Ranaweera, 2015, p. 1).

وعلى مستوى الجماعات المحلية بين الادارة المحلية والمواطن عقبات امام التحسين المستمر الذي يظهر في عدم الجدية في التعاطي مع انشغالات المواطن التي يواجه فيها غياب مصادر المعلومة الازمة وفي وقتها المحدد، خاصة اذا كان في حاجة إلى تسييق بين عدة جهات لتحصيلها وهو ما يعكس خصوصية التنظيم الجديد لإدارة المعلومات بأنواعها المختلفة عبر اطر شبكة مفتوحة،

زيادة على غياب الدور الوظيفي لمكاتب الاستعلام في التوجيه والارشاد وهو ما يخلق نوع من الفوضى على مستوى النظام الداخلي بين مصالح بلدية المسيلة .

- ازمة الثقة بين المسؤولين والموظفين في بلدية المسيلة التي تظهر فيها نوع من الاستقلالية في التصرف والرد مما يطرح التسبيب في العمل من تأخر وخروج مبكر قبل الوقت المحدد مما يعطل مصالح وانشغالات المواطن قدم ينتج عنها تشنجات في العلاقة بين الطرفين، فالتغير هنا داخل البلدية والعلاقة بين المصالح والمسؤولين الاداريين التي تستوجب الاخذ بالمفاهيم الجديدة في ميدان التسبيب والخضوع إلى المسائلة L'obligation de rendre compte التي اتت بها الدراسات مؤخرا هي: ثقة المواطن في مؤسساته والادارات وكذلك ارضاءه ورضاه . فبإمكان هذا النوع من المرافق العمومية اللجوء الى اعتماد استطلاعات للرأي قصد التعرف على هذه الثقة ومبرراتها التي اضرت بصورتها واصبحت علاقة هذه الاخرية مع المتعاملين تطبعها تشنجات تغذيها هوماش واسعة وعدم الثقة والارتياب

## 2-2. انعكاسات الادارة الالكترونية على المبادئ التي تحكم المرافق العامة

### 2-2-1. تأثير الادارة الالكترونية على سير المرافق العامة

يقصد به ان يقدم المرفق العام خدماته إلى من يطلبها من الأفراد بنفس الشروط المقرة للخدمة ، دون تمييز ، اي ان المرفق العام يجب ان يتلزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له ، بحيث يكون في مركز متماثل في الانتفاع بخدماته ، وتحمل نفقات الانتفاع بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت لا يتعلق بشروط الانتفاع ، (فيصل، 2017) وحسب ما يضيفه على مستوى هذا المبدأ Gouglielmi et Koubi : " ان الالتزام بالاحفاظ على التشغيل المستمر للخدمة يعني الوصول للخدمة يجب ان يكون مقدم بشكل مرض وذو جودة " . وقد تشمل امكانية وصول الخدمة والقدرة على التكيف على سبيل المثال: ساعات العمل -الموقع الجغرافي الذي يجب ان يتكييف مع الظروف المحلية - الجانب التقني اثناء طلب الخدمة. (sabadie, 2001, p. 27)، وتلعب الادارة الالكترونية دورا مهما في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة التي يتلقى منها

الخدمة من خلال اتاحة فرصة الانتفاع من الخدمة بطريقة الية بعيد عن مشاكل التعقيدات الادارية التي تعيق عملية اتصاله بالمؤسسة، ويتجلى تأثير تطبيق الادارة العامة الالكترونية على مبدأ دوام المرفق العام فيما يلي:

- 1- تأكيد المبدأ وتطويره إلى الأفضل من حيث سهولة اداء الرسوم للانتفاع بخدمة المرفق واستمرار اداء المرفق لخدماته ب المجال زمني مفتوح.
- 2- جعل مبدأ دوام سير المرفق العامة يتوجه في تطبيق إلى الاحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين او اغلاقها وانما العمل على مدار زمني مفتوح . (مريم، 2017 ،صفحة 617).

## **2-2-2.تأثير الادارة الالكترونية ومبدأ مساواة المنتفعين للمرفق العام**

يستمد مبدأ المساواة امام المرفق العام وجوده من طبيعة انشاءه ويتضح ذلك في المساواة امام المرافق العامة، ومفاده ان المواطنين متساوين امام المرافق العامة اذا توفرت فيها الشروط المحددة لتقديم الخدمة دون تمييز، (شنقوقة، 2018، صفحة 1)، وتظهر اهمية هذا المبدأ من خلال مساواة جميع المواطنين امام كل المرافق العامة على اختلاف مصالحهم وحقوقهم في طلب الحصول على الخدمة حتى لا تكون هناك صورة ذهنية سلبية تجاه هذه المرافق على اختلافها سواء كانت ادارية او اقتصادية، فيمكن دعم نظام الادارة الالكترونية لهذا المبدأ من خلال كون الخدمة تقدم اليها، خاصة منها الخدمات الالكترونية البحتة التي تتطلب التعامل الالكتروني مع الانظمة المعلوماتية وتطبيقات خدماتها الذكية مثل: بطاقة الضمان .

## **2-2-3.تأثير الادارة الالكترونية وقابلية المرافق العامة للتكييف (التعديل والتغيير)**

ويقصد بهذا المبدأ حق الجهة الادارية في تعديل المرفق العام بما يضمن تقديم خدمة باقل تكلفة وسرعة في الانجاز، اي يجب ا تكون الخدمة قادرة على الامتثال للتغيرات في الاحتياجات الجماعية للمصلحة العامة بما يضمن لها الكفاءة، (sabadie, 2001, p1) ومن تطبيقات هذا المبدأ نجد ان من حق جهات الادارة القائمة على حق ادارة هذا المبدأ كلما دعت الحاجة ان تتدخل

لتعديل النظم واللوائح الخاصة بالمرفق او تغيرها بما يتلائم والمستجدات،  
(رقاد، 2013/2014، صفحة 4).

وعليه فان الانتقال من نظام الادارة التقليدية إلى نظام الادارة الالكترونية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة وتدعمها بالأجهزة الالكترونية وتأهيل موظفيها، لتواءك الادارة التطورات والتغيرات دون ان يملك الموظف حق رفض هذا النظام بادعائهم باستقرار مراكزهم القانونية.

### **3-2. أهمية الادارة الالكترونية للمرفق العام**

للادارة الالكترونية اهمية كبيرة حيث تقوم بتقديم وتبسيط الكثير من الاشياء والتي يمكن تحديدها في:

-تحسين اداء المنظمة: فالادارة الالكترونية تساعد على تحسين اجراءات تقديم الخدمات مما يسهل الاعمال والمعاملات التي تقدم للزبائن ويحقق التواصل بين المنظمة وهؤلاء المتعاملين معها، حيث يمكن توفير واتاحة البيانات والمعلومات امامهم بشفافية تامة، كما تمكّن الادارة الالكترونية المنظمة من عرض نماذج واجراءات تقديم خدماتها لجمهورها بصورة افضل وتيسير حركة التعامل مع العاملين بالمنظمة، كما لها فرصة فتح قنوات اتصالات جديدة بين القائمين على ادارتها وبين المتعاملين مما يسر اداء الاعمال والمعاملات ويزيل الكثير من المعوقات المتعلقة بها. (العال، 2016، صفحة 184) كما تساعد متذدي القرار على التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة، وبالتالي فان اهمية الادارة الالكترونية تقاس بأهمية المعلومات التي توفر لصنع القرار.

-تحسين العلاقات داخل المنظمة: حيث تساعد الادارة الالكترونية في اعادة النظر في العلاقات الهرمية بين الهياكل الادارية وذلك عبر اعادة انتشار الكفاءات والرفع من درجة التنسيق الاقفي والعمودي بين مختلف الوحدات الادارية، وذلك من خلال وضع بنوك للمعلومات الخاصة والمشتركة فيما بينها لتبادل المعلومات بشكل سليم دون اتباع لإجراءات، فالفعالية والقدرة على المعالجة والتخزين وكذلك السرعة في التواصل والمرنة التي تطبع الادارة

الالكترونية سهلت امكانية تجاوز معوقات مركبة وفي اتخاذ القرار. (محمد م، 2012، صفحة 11).

يطرح غياب ثقافة الاتصال الالكتروني على مستوى البلدية نقص الوسائل للتسيق بين مختلف المصالح خاصة اذا استدعت الخدمة عديد المراحل لجاهزيتها دون مراقبة او توجيهه للمعني وهو ما يطرح مشكل غياب المعلومة في غالب الاحيان يؤدي إلى تأخر في التسوية وبعض الاخطاء في الوثائق.

5-تغيير صورة المنظمات: وذلك من الصورة التقليدية التي تستخدم عدد كبير من العاملين وانشاء مباني ضخمة واستخدام هيكل تنظيمية معقدة إلى الصورة الالكترونية التي تحتاج إلى اعمال قليلة دون تقييد بوجود موقع جغرافية او مباني ضخمة الحجم، وذلك لأن تقديم الخدمات يتم من خلال عدد محدود من العاملين ذو كفاءة ومهارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات. (الغوطى، 2006، صفحة 33).

كما يمكن ان تعمل الادارة الالكترونية على تحقيق جودة البيئة التنظيمية للمرفق العام وذلك من خلال:

- خلق جودة الثقافة التنظيمية: ان توجيه المنظمات نحو خلق ثقافة التميز هو اصعب بكثير في ظل غياب ثقافة تنظيمية على مستوى عالي من الانسجام، فتبني هذا النهج يحقق الشفافية والمساءلة، تحقيق الترابط وتوسيع المشاركة، اتساع المشاركة في اتخاذ القرارات، كما تعمل على تعزيز التعاون والانسجام بين جميع اجزاء ومكونات التنظيم من مرؤوسيين واداريين (العزيز، 2018، صفحة 80).

- ترقية الاتصال العمومي للمرفق العام: ادت التغيرات الجديدة في الادارة العامة إلى فهم جديد للوظائف وادوار الاتصال في القطاع العام من خلال تقديم المزيد من المعلومات عن انشطة هذه المؤسسات بنوع من الشفافية في مناقشة السياسات العامة والخدمات الجديدة المقدمة، لجعلها اقل بiroقراطية واكثر من ذلك فعالة تلبى احتياجات المجتمع المحلي (Valentini, 2013, p. 97).

- فالاتصال العمومي باعتباره: مجموعة من انشطة المؤسسات (الحكومة- الوزارة- القضاء- وغيرها من الادارات التي تديرها الدولة ) والمنظمات العامة

(المؤسسات المستقلة - الوكالات...الخ ) لنقل وتبادل المعلومات مع الجمهور لتقديم وشرح القرارات والإجراءات العامة لتعزيز شرعيتها ، والدفاع عن القيم المعترف بها والمساعدة في الحفاظ عن الروابط الاجتماعية (Martial Pasquier). فهو ذلك الفضاء العمومي المفتوح الذي يجمع بين الفاعلين من مؤسسات حكومية وأفراد الجمهور من خلال روابط اتصالية مختلفة حول قضايا مشتركة تحقق اهداف لكل الطرفين.

ويقوم على ثلا ثلاثة وظائف رئيسية :

-1-الاعلام المستمر من خلال تقديم المعلومة وفق ابعاد جودتها ( الانية- الجدية-الشمولية...الخ).

2- الدعوة والاقناع للسياسات والاصلاحات العامة.

3- جعل المواطن شريك فاعل في عملية الاتصال.

فالاتصال العمومي اضحي يمثل مبدأ رئيسي لاستمرارية المنظمات الحكومية ودعم سيرونة نشاطها من خلال بناء دعم واسع للبرامج والتأكد على شرعيتها وهذا عن طريق المعرفة المستمرة لاحتياجات المواطنين والاستجابة لها حتى يكون هناك نوع من التجاوب والقبول للبرامج والاستراتيجيات المطروحة للنقاش، وهذا ما يعزز من قيمة المسائلة من خلال شرح الاشراف الحكومي واليات التسيير وتوفير اساليب الرقابة وضمان فاعليتها من خلال توفير تقنيات الاتصال، الامر الذي يسمح بتقليل الفجوة بين الطرفين بنوع من الثقة تجاه نشاط الحكومة.

فالمؤشر الرئيسي لاتصال عمومي فعال هو التواصل المستمر وتمكن مشاركة المواطنين وتدعم ثقافة التشاور من خلال توفير المعلومات بشكل يسمح ببناء قدرات للمواطنين لتقييم الحكومة واداراتها ، فالعديد من الدول لا تفتقر فقط إلى القدرة على الاتصال مع الجمهور ووسائل الاعلام وانما ايضا الاتصالات الداخلية بين الوكالات التابعة للحكومة ، وهو ما يعيق من مبادئ .

(The Contribution of Government Communication Capacity to Achieving Good Governance Outcomes, The George

Washington University's Elliott School for International Affairs  
Linder Commons Room, 2009., p. 3)

وبحسب ما اشار اليه كل من Atari و Stewart-Weeks و McCalla حول الدور الذي تؤديه وسائل الاعلام الاجتماعية باعتبارها فرصة ستساعد الادارة الحكومية على ان تصبح اكثرا شفافة من خلال تزويد المواطنين بخدمات افضل والوصول الى المعلومات، وتشييط قنوات الاتصال معهم مما يجعلها اكثرا اخراجا مع انشغالات المواطن، من حيث المشاركة الالكترونية والاجتماعية تكون هذه الوسائل توفر قنوات اتصالية متوافرة للجميع للتفاعل مع الحكومة ومرافقها، وامام هذا الفضاء المفتوح يمكن لها تسليم أي رسالة او اخبار ومناقشتها بفعالية وسرعة، زيادة على المحادثات عبر شبكة الانترنت وتطبيقاتها الخدمية حول القضايا العامة محلية كانت او وطنية التي ستؤدي الى المزيد من الانفتاح في العلاقات التي تتسم بالفعالية والشفافية. فقط لابد من فهم وظائف هذه التطبيقات ومقارباتها المختلفة حتى يكون للحكومة حضور عبر مواقع التواصل الاجتماعي من اجل بناء مستوى عال من الثقة (Rawan T. Khasawneh).

ومن الاساليب الناجحة في ادارة هذه الوسائل في الشركات (القطاع الخاص) اسلوب Four من خلال:

\* التركيز على معرفة ما يقول الفرد على الانترنت.

\* الرد، للتأكيد على ان هذه القناة نشطة.

\* تسجيل ونشر محتوى عالي الجودة.

\* تمكين الفرد من الاستفادة عن طريق اعادة التوجيه . (Jeffrey W. Seifert, 2009, p. 5)

وبالتالي تجارب القطاع الخاص تؤكد على ضرورة التسويق بين القطاعين لإحداث نوع من التكامل في مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الالكترونية وبنودها. وقد عرفت الولايات المتحدة الامريكية ( United States ) ابحاث منذ نهاية القرن الماضي لتعزيز العلاقة الاتصالية بين الحكومة والمواطن من خلال نموذج "الحكومة الالكترونية" التي تعتمد في نشاطها على العمل الاداري

الالكتروني من خلال مذكرة الرئيس كلنتون في 17 ديسمبر 1999 الموجهة

إلى رؤساء الادارات والوكالات التنفيذية، تضمنت مبادئ توجيهية عامة:

1- ينبغي تنظيم المعلومات الحكومية حسب فئة المعلومة / الخدمة وليس حسب الادارة وتوجهها، بطريقة تلبي احتياجات المواطن، فكانت الفكرة الأساسية ان يتم التعامل مع المواطن بطريقة تتماشى وتعلوهاته، وليس بشكل يعزز الحدود بين مختلف الادارات.

2- يجب ان تكون ادارة الحكومة مفتوحة للتواصل، من خلال تقديم المعلومات للمواطن عن طريق استخدام المسؤول الحكومي التكنولوجيا لتسهيل عملية الاتصال في اتجاهين.

3- ان المواطن يثق في اتصاله مع الحكومة عبر الانترنت عند توفر بيئة آمنة توفر الحماية والخصوصية. (Taiwo, J.N. – PhD, ACI)

ان تطبيقات الادارة الالكترونية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل البنية الاساسية للعمل الاداري اليوم في الكثير من المرافق خاصة العامة منها، فنشاطات الحكومة يتوجه نحو تفعيل ميكانيزمات الادارة الالكترونية بشكل يضم كل الاعمال الحكومية ونشاطاتها المختلفة (السياسات - الاجراءات - البرامج - المخططات ) التي تتسم بالشمولية في الاداء الالكتروني الذي ينعكس على علاقاتها الاتصالية مع المواطن من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، بنوع من التدفق الحر والانسيابية للمعلومة التي تفتح الفضاء المشترك بينهما . (يحياوي، 2013، صفحة 168) .

رغم وجود مؤشرات دالة على امكانيات بلدية المسيلة لمراقبة التحول الالكتروني على مستوى مصالحها الا انه يسجل الجمهور الخارجي عدم الجدية في فتح هذه القنوات الاتصالية لخدمة انشغالات المواطن والتأكد عليها كقنوات تساهم في مد المعلومة من جهة والخدمة عن بعد من جهة أخرى، أي تبقى ثقافة اللجوء الى هذه الوسائل تعاني تأخر وعدم اعتمادها ضمن القنوات الاتصالية الرسمية وان وجدت على غرار خطوط الهاتف المفتوحة التي يعاب عليها الانقطاع المستمر للخطوط ومحدودية استعمالها لجهات معينة والتماطل الكبير في الرد على اتصالات المواطن، ناهيك عن صفحات التواصل

الاجتماعي Facebook التي تعتبر كوسائل فاعلة لتنظيم الفضاء العمومي المحلي ومناقشة القضايا والمشاكل التي يعانيها المواطن على مستوى البلدية دون معلومات واردة الى مسؤوليتها التي تستخدمها لتغطية مشاريع البلدية وخرجاتها الميدانية والترويج لأشخاص معينين، أي ممارسة نوع من التوجيه للرأي المحلي دون جدية تذكر للمناقشات العامة حول المشاكل المحلية كقضايا التنمية، نوعية الخدمات، مواكبة قضايا المواطنين، وان وجدت بنوع من السطحية الامر الذي يقلص من مجال الشفافية في العمل مثل الشكاوى المرفوعة، تقديم المعلومة، السكن... الخ وهو ما يستدعي الحضور الشخصي للمقر وطرح الانشغالات على مسؤولي المسيلة .

#### **٤-١ الثقافة التقنية للادارة الالكترونية وجودة اداء موظفي القطاع العام**

يعتبر ادوار دينج المؤسس لحركة الجودة كمفهوم شامل وكجزء ااسي من عمل الادارة اليومي، من خلال التركيز على مبادئ من شأنها تحقيق نوع من مؤشرات الفاعلية والكفاءة على مستواها عن طريق الادارة بشكل دائم عن جودة الاداء كجزء ااسي من مزاولة عملهم اليومي وكجزء من وظيفة الادارة الذي يكرسه تدريب وتعليم الأفراد على كيفية التحسين الدائم والعمل الجماعي عن طريق وجود دوافع داخلية لدى جميع العاملين للرقابة على عملية الجودة.

فمساعي المرافق العمومية التي تهدف الى ادارة الكترونية فاعلة يستدعي التركيز على دراسة العوامل الرئيسية التي لها القدرة على خلق ثقافة دائمة للشفافية، خاصة والبلديات كمرافق عمومية في حاجة ماسة للبحث عن العوامل لمقاومة ذهنيات التغيير الكلاسيكية عن طريق فهم الابعاد الضمنية لوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اكدها عديد الدراسات والابحاث:

- 1- توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع وزيادة الترابط بين مختلف اجزاءه.
- 2- العمل على توفير قدر اكبر من الوصول الى المعلومات الحكومية الامر الذي يعزز من الثقة بين المواطنين.

3 - تمكين المواطن من مبادرات للانفتاح والمشاركة في قضايا صنع القرار مما يعزز الدعم الثقافي للشفافية.

وعلى ضوء ما تشهده التقنية في التطور بمزاياها تستدعي عنصر بشري ذو ثقافة معلوماتية للاستفادة من الابعاد الوظيفية للتطبيقات التكنولوجية خاصة على مستوى القطاع العام وهو ما استدعي نظام جديد يسمى: نظام ادارة الموارد البشرية الالكترونية (e-HRM) للتكامل بين التكنولوجيا وادارة الموارد البشرية على زيادة كفاءة تعامل الموظف وعمليات الاتصال، بالإضافة إلى حاجة ملحة فرضتها التحولات التي يعرفها القطاع العام للانفتاح اكثر على الاقتصاد العالمي.

وفي السنوات الاخيرة هناك اعتقاد متزايد بان المنظمة يمكن ان يكون لها ميزة تنافسية من خلال تطوير مواردها البشرية بطرق عديدة، وعلى حد Hopkins & Markham فإن هذا سيعمل على:

- التدريب بشكل اسرع وتطبيق المهارات المكتسبة بفعالية.
- اكتساب قدرات متميزة تميزها عن الآخرين.
- تحسين العلاقات بين القطاعات الوظيفية المختلفة داخل المنظمة.
- تحسين الخدمة المقدمة، زيادة عن المرونة والاستجابة وفقاً للتغيرات الخارجية.

فالموظف يعتبر العنصر البشري والأساسي لتحقيق اثر الادارة الالكترونية على الاداء الاداري، لأنهم يؤدون الخدمات من خلال وسائل الادارة الالكترونية، اذ تحتاج هذه الاخرية إلى العنصر البشري المؤهل والمدرب وهذا ما من شأنه تسخير اجراءات الاعمال المادية وما يبرز من خلال اثر الادارة الالكترونية على اداء الموظف العام لعمله فاستخدامها في شؤون الموارد البشرية احدث الكثير من التحولات، تمثلت في اعادة هيكلة واعداد القوى العاملة وتوجيههم إلى وظائف افضل ما يزيد من كفاءة وفعالية المنظمة، وكذلك الاخذ بمبدأ التحول من الاعمال البسيطة إلى الاعمال المركبة من خلال ترشيد المسار المهني للموظف. (Mazen J. Al Shobaki, 2017, pp. 5-6).

## **خاتمة**

يبقى العمل بالإدارة الالكترونية كاستراتيجية اتصالية داخل بلدية المسيلة كمرافق عمومي يخضع لعوامل متباعدة من السياسية والاقتصادية والسياسية والتقنية، فهذه النوعية من المرافق العامة اليوم بحاجة ماسة ل مضاعفة الجهد نحو تكييف الظروف البيئية للمرافق بشكل يسمح لها بأداء وظائفها بشكل متكمال، وهو ما ينعكس ايجابا على صورة المرافق العمومية وفاعلية الاتصال بين البلدية والمواطن بطريقة تمكنه من الاستفادة من الخدمات المطلوبة عن طريق تعزيز حركية وسيورة المعلومة الادارية على اختلافها في اطار شبيكي مفتوح يربط جميع الاقسام والمصالح، مما يسمح بتفعيل القنوات الاتصالية وامكانية تقديم المعلومات عن بعد خاصة مع تطبيقات الاعلام الجديد لخلق فضاء محلي تشتراك فيه جميع القوى الفاعلة على المستوى المحلي مما يضمن القيم الجديدة لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وعليه: لابد من تهيئة الظروف الالازمة التي تسمح للمرافق بأداء مهامها وفق للمعايير العالمية المتعارف عليها من خلال:

- التأكيد على اهمية العنصر البشري المؤهل والمتخصص لضمان توطين ادارة الكترونية تحقق فاعلية اتصالية داخل المرافق العمومية .

- الفهم الحقيقي للأدوار الوظيفية للعمل بالإدارة الالكترونية يسمح بضمان تدفق المعلومات وانسيابها بشكل يعزز فاعلية الاتصال التنظيمي داخل المرافق العمومية، من خلال التسويق بين وحداتها الادارية في اطار شبيكي مفتوح.

- تركيز البحث في هذا المجال على النحو النماذج المفسرة لتبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- التوجيه إلى البرامج التدريبية المكثفة التي تسمح بتعزيز قدرات الموظفين وتنمية الولاء الوظيفي.

- العمل الوظيفي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضمن قيم جديدة من المسائلة والشفافية والكفاءة والفاعلية على مستوى المرافق العمومية نتيجة حتمية لرضا الموظفين

- يشكل الاتصال العمومي الذي تمارسه المرافق العامة مع الجمهور انعكاس فعلي لطبيعة البنية الادارية واليات تدويرها استنادا الى التطبيقات الجديدة للإعلام .

#### **قائمة المراجع**

AYOADE, O. B. (2017.). impact of information and communication technology (ict) on the public service delivery in local government, covenant university conference on e-governance in nigerian Emmanuel Alayande College of Education. Oyo, nigeria.

Bataineh, K. A. (2017). The Impact of Electronic Management on the Employees' Performance Field Study on the Public Organizations and Governance in Jerash Governorate. Journal of Management and Strategy, 8(5).

Bataineh, K. A. (2017). The Impact of Electronic Management on the Employees' Performance Field Study on the Public Organizations and Governance in Jerash Governorate . (I. N. University, Éd.) Journal of Management and Strategy, 8(5).

Jeffrey W. Seifert, J. C. (2009). Using E-Government to Reinforce Government–Citizen Relationships Comparing Government Reform in the United States and China, Social Science Computer Review, 1(7.)

Karakiza, M. (2015). The Impact of Social Media in the Public Sector. International Conference on Strategic Innovative Marketing, v175. Madrid, Spain.

Kolaci, F. (2014). The dimensions of internal communication and the engagement of the employees in the decision making process in the albanian education sector. these Master in Public Management, UNIVERSITY OF VAASA.

Mazen J. Al Shobaki, S. S. (2017). Impact of Electronic Human Resources Management on the Development of Electronic Educational Services in the Universities. International Journal of Engineering and Information Systems, 1(1.)

Mehmet İnce, H. G. (2011). The Role of the Organizational Communication on Employees' Perception of Justice: A Sample

of Public Institution from Turkey, European Journal of Social Sciences, 1(21).

Onuigbo, R. A. (2015). UNDERSTANDING ELECTRONIC GOVERNANCE IN NIGERIA: A MIX-SCANNING APPROACH, Enugu State University of Science and Technology. Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter), 8(5).

Osakede, K. O. (2017). The Impact of E-Administration on Service Delivery in Adekunle Ajasin University Akungba-Akoko, (AAUA) Ondo State, Management Studies and Economic Systems (MSES), 3(3).

Ranaweera, H. (2015). ICT application and service quality of government service, International Journal of Economics. Commerce and Management, 3(1).

Roberta Cuel, R. F. (s.d.). The impact of technology in organizational communication processes: toward constructivism.

sabadie, w. (2001). contribution a la mesure de la qualité perçue d'un service public. thèse de doctorat de Sciences de Gestion. Université des Sciences Sociales, Toulouse.

The Contribution of Government Communication Capacity to Achieving Good Governance Outcomes, The George Washington University's Elliott School for International Affairs Linder Commons Room. ( 2009., 02 19.)

Valentini, C. (2013). Public Relations in the Public Sector.The Role of Strategic Communication in the Italian Public Administration .

احمد باي. (2017). دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية.  
مجلة الباحث للدراسات الاكademie، 11.  
العربي حجام. (2017/2018). دور نظام المعلومات في ترقية الخدمة العمومية بالإدارة الاقليمية الجزائرية. اطروحة دكتوراه علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل. جامعة محمد لين دباغين، سطيف.

- الفوطى، ا. ع. (2006). متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الادارة العليا في الوزارات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال . فلسطين، الجامعة الاسلامية غزة.
- المجيد، س. ع. (d.s.). تطبيقات الادارة الالكترونية واثرها على ادارة الجماعات المحلية. (ج. م. بسكرة، Éd.). مجلة الحقوق والحرفيات، 2(5).
- بوزالغ نورالدين. (2018). الادارة الالكترونية كآلية لتحسين خدمة الادارة العمومية. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 7(1).
- حباينة، م. (2013.13 ماي 2013). متطلبات التحول من نمط الادارة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية في الادارات العمومية الجزائرية، ورقة بحثية في اطار الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول. الجزائر: جامعة البليدة 2.
- راضية شنقوقة. (2018). دور الادارة الالكترونية في ترشيد المrfق العام. (جامعة الحاج لخضر، المحرر) مجلة الباحث للدراسات الاكademie، 5(1).
- ربيعة، ق. (2012/2013). محددات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاتصال التنظيمي لدى دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، تخصص اتصال تنظيمي . جامعة الجزائر.
- رقاد، ص. (2013/2014). تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي: افاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية لمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري. اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف.
- سالي رشيد، اسماء قواسمية. (2015).، ترشيد الخدمة العمومية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية، 13(3).
- سلمى عشبة بد العزيز. (2018). الادارة الالكترونية، مدخل متكامل لتميز اداء الادارات العامة . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 13.
- غنيم، ا. م. (2004). الادارة الالكترونية. المنصورة: المكتبة المصرية.
- ليل، ع. ا. (2000). الوجيز في القانون الإداري. القاهرة: دار النهضة العربية.

- محمد بن هلال بن فزان الكسار. (2017). *تطبيق الادارة الالكترونية*. (دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، المحرر) الرياض، المملكة العربية السعودية.
- محمد ياسين مختار بن داود، لعشاب مريم. (2017). *اسهامات الادارة الالكترونية في التطوير الاداري*. (جامعة البليدة، المحرر) مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2(5).
- محمد، م. (2012). *الادارة الالكترونية*. المغرب: جامعة المولى اسماعيل.
- محمد، ي. (2013). *الحكومة الالكترونية كاداة لتبسيط الإجراءات الإدارية*. أطروحة دكتوراه في علوم إدارة الأعمال. الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
- محمدى القبيلات. (2014). *قانون الادارة الالكترونية*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مراكشي محمد ملين، فقايير فيصل. (2017). *الادارة الالكترونية واثرها على اصلاح الخدمة العمومية في الجزائر*. مجلة الإبداع، 7(7).
- نادية، س. (2015). *الادارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر*. (ج. ع. لغورو، Ed.). مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2(2).
- واخرون. ح. ع. (2014). *ادارة الجودة والايزو*. دار الوراق للنشر والتوزيع.
- ياسر محمد عبد العال. (2016). *الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- حياوي محمد. (2013). *الحكومة الالكترونية كاداة لتبسيط الاجراءات الادارية*. اطروحة دكتوراه علوم ادارة الاعمال. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
- حياوي، م. (2017). *حتمية الانتقال من الادارة المحلية إلى الحكومة المحلية*. مجلة معارف، 12(22).